نحو الهدف

د.م.نادر رياض

مصر التى فى خاطرى

إن رجال الصناعة الذين يعايشون الحقبة الحالية من النهضة الصناعية والاقتصادية التى تحياها مصر فى هذه المرحلة لا يستطيعون تجاهل النظرة المحدودة التى كثيرا ما يصادفونها فى المؤتمرات والمحافل الدولية، تلك النظرة التى يرى فيها أصحابها مصر فى صورة الجمال النائم، القابع على الساحل الشمالى من القارة الأفريقية حضارة فوق الخمسة آلاف عام وثلث المكتشف من رصيد الآثار العالمى.

إن هذا المفهوم مع محدودية صحته إلا أنه يعبر عن حقيقة مصر الحديثة كما يمثلها الواقع وكما نراها نحن أبناء مصر، فإن مصر فى الواقع هى حالة خاصة بكل المقاييس قلما تتشابه معها حالة أخرى.

إن مصر الواقعة شمال القارة الأفريقية تعبر فى واقع الأمر عن المثل المشرق للمستقبل الواعد لهذه القارة كما يرجوه لها العالم المتحضر.

أما ما هو متداول عن حضارة الخمسة آلاف عام، ليس فى الواقع سوى التاريخ المحدود لاكتشاف الكتابة الفرعونية وهو عمر يقل كثيرا عن الحضارة المصرية القديمة والتى تعود إلى خمسة عشر ألف عام من حضارة سبقت العالم أجمع نشأت على ضفاف نهر النيل العظيم صنعها الإنسان القديم لتكون ميراثا ثمينا للعالم أجمع.

كما أنه من المعروف أن غير المكتشف والمستخرج من الآثار المصرية والموجودة تحت الأرض المصرية يفوق بثلاثة أضعاف ما هو مكتشف حتى الآن.

كما أن لمصر دورا لا يمكن تجاهله فى تطوير اللغة العربية عبر القرون بفعل إبداعات مثقفيها وكتابها مما كان مصدرا متجددا لإثراء اللغة العربية عامة واللغة الثقافية والفنية خاصة لصالح جميع المجتمعات المتحدثة باللغة العربية.

وتتفرد مصر بموقعها الجغرافى الذى يقع على قارتى آسيا وأفريقيا معا، بحيث يستطيع المرء بعبور قناة السويس أن ينتقل من قارة إلى أخرى قاطعا مسافة مائة متر لا غير.

وتعتبر قناة السويس بلا خلاف معجزة جديدة أنشأها الإنسان المصرى حديثا لصالح الإنسانية قاطبة دون تفرقة أو تمييز، ويأتى الإعجاز فى قناة السويس أنها بنيت فى عهد لم تكن الكهرباء ولا آلات الاحتراق الداخلى قد اكتشفت بعد، مستعملا فى ذلك المتاح الوحيد لديه وهو القوة البشرية، ومن الأدوات ما لا يتعدى معولا فى يد ومقطفا فى اليد الأخرى.

وكما هو معروف فى هندسة الإنشاء من أن الحفر فى الرمال فى غيبة معدات حديثة ليس أفضل حالا من الحفر فى الماء، وأن قناة السويس فى الواقع هى هرم جديد من صنع الانسان المصرى الحديث بناه لخدمة العالم أجمع.

كما أن لمصر دورها الفريد الذى لا ينكر كمصدر لا ينضب معينه فى تلبية احتياجات الدول العربية من المدرسين، المهندسين، المشرعين القانونيين، المحامين، ورجال القضاء، الأطباء والأيدى العاملة المدربة وغير المدربة.

ويغيب عن الكثيرين أن مصر فى تاريخها الحديث وفى نهاية الخمسينيات كانت تدير سوقا للأوراق المالية يقع فى المرتبة الخامسة على المستوى العالمى، وكانت تمتلك احتياطات ضخمة من الأرصدة الذهبية والمالية تحتفظ بها ببنوك إنجلترا، مما دعا بنيت هانسون المحلل الاقتصادى الشهير أن يصرح فى أوائل الستينيات بأن الاقتصاد المصرى على وشك أن يحقق انطلاقة ينضم بها إلى اقتصاد الدول المتألقة وذلك قبل أن يسمع أحد بزمان عن النمور الأسيوية وبرنامجها فى الإصلاح الاقتصادى.

إلا أنه فى أوائل الثمانينيات فإن الصورة اختلفت تماما عن الوضع السابق بسبب دخول مصر فى حروب أنهكت اقتصادها و بددت مواردها وعطلت إيجابياتها وأدخلت شباب الأمة فى سرداب طويل معتم أبقى الايجابيات حبيسة والآمال فى المستقبل شتيته، الأمر الذى دعا أحد المحللين الاقتصاديين الى أن يصف الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة بأنه أشبه بالخيط المعقد المتشابك الذى يصعب فض اشتباكه لتعارض الحلول الاقتصادية مع الأبعاد السياسية والاجتماعية دون الدخول فى موقف قابل للانفجار.

وفى مواجهة التغيرات العالمية الحديثة ظهرت فى مصر مدرستان للفكر الاقتصدى لهما وزنهما أيدهما قطاع كبير من المجتمع ضم فئات سياسية من صانعى القرار، رجال دولة، اقتصاديين، كتاب ، مثقفين، هيئات غير حكومية ورجال أعمال.

تبنت المدرسة الأولى الفكر المتبنى للنظرة الداخلية التى ترمى للتطوير البطئ، يعزوها فى ذلك النظرة ذات البعد الاجتماعى ومراعاة الحجم الضخم لنشاط القطاع العام فى الخطة القومية والتحفظ من مخاطر التغيير السريع.

أما المدرسة الثانية فتبنت الخط المتحرر من الإصلاح الاقتصادى الراغب فى إطلاق اقتصاديات السوق الحرة منهجا له.

وكان للرئيس مبارك رؤيته التاريخية حيث كان قراره السياسى الشجاع بتوجيه الدفة الاقتصادية ناحية الاقتصاد المتكامل ووضع برنامج لإعادة الهيكلة الاقتصادية بما يؤهل مصر للتعامل مع المتغيرات العالمية مدخلا للقرن الواحد والعشرين وهو الأمر الذى نقل مصر اقتصاديا لما نحياه الآن.

ولا شك أن ما نشهده اليوم بعد أن عبرنا من بوابة الانفتاح على العالم وإطلاق ملكات الشعب الخلاقة بمختلف فئاته وتوجهاته لتستثمر فى جميع المجالات فإننا نجد الخريطة الاقتصادية تبشر باللحاق بما فاتنا.

والأمر ليس بخاف أن سياسة الدولة فى إطلاق خطة شاملة للإصلاح على اختلاف محاورها وعلى وجه الخصوص الإصلاح الضريبى والإصلاح الديمقراطى واطلاق الحريات والإصلاح التشريعى والإصلاح التعليمى والإصلاح الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى والاصلاح الهيكلى لكوادر الدولة والتصدى للفساد والبيروقراطية مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار، كل ذلك من شأنه أن يحسن من الأداء الاقتصادى ويطلق المؤشرات الاقتصادية بصورة تصاعدية متنامية وصولا للدولة المتقدمة التى ننشدها.

وإذا كان ترتيب الأولويات قد وضع التقدم الاقتصادى فى أول المنظومة، فهو بهذا لم يخطئ إذ أن التقدم الاقتصادى هو مطلب كل دولة، وهو ما يجعل لسياستها وزنها فى المحافل الدولية.

www.naderriad.com